نشرة صندوق النقد الدولي

اجتماع مجموعة العشرين في لندن

مدير عام صندوق النقد الدولي: تصاعد البطالة يؤذن بقدوم موجة ثالثة من الأزمة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٥ سبتمبر ٢٠٠٩

- دلائل على تعافي الاقتصاد، لكن البطالة لا تزال في صعود
- ينبغي أن تواصل الحكومات خططها الرامية إلى تنشيط الاقتصاد من أجل مكافحة الأزمة
- الإجراءات التي اتخذتها مجموعة العشرين نجحت في "تجنب كارثة كانت ممكنة الحدوث"

صرح مدير عام صندوق النقد الدولي بأن إجراءات السياسة المتخذة لمكافحة أسوأ أزمة يمر بها الاقتصاد منذ الكساد الكبير بدأت تؤتي ثمارها، لكن الحكومات ينبغي ألا تخفف تدابيرها التنشيطية إلى أن يصبح التعافي راسخ الأركان وتتراجع مستويات البطالة الحالية.

في حوار مع الصحفيين في لندن بعد اجتماعات استمرت يومين بين وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في البلدان المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة، صرح السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بأن دلائل التعافي بدأت تتضح، لكن البطالة ستواصل الارتفاع.

وفي هذا الصدد تحدث السيد ستراوس-كان إلى الصحفيين قائلا: "بدأنا نشهد الموجة الثالثة من الأزمة متمثلة في تصاعد مستويات البطالة." وكانت الموجتان الأوليان هما الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية العالمية الناجمة عنها.

وأضاف سيادته في مؤتمر صحفي عقب اجتماع وزراء مجموعة العشرين: "تصوروا حال العامل في ألمانيا أو فرنسا الذي سيفقد وظيفته خلال الشهور القادمة. إن الأزمة لم تنته بعد بالنسبة له، وإنما هي قادمة."

تعافٍ بطيء

قال صندوق النقد الدولي إن الاقتصاد العالمي يبدو في سبيله إلى الخروج من أسوأ أزمة مالية واقتصادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكنه أكد في نفس الوقت أن التعافي سيكون بطيئا وأن تحسن أوضاع البطالة لا يزال محفوفا بالمخاطر. ومن الممكن أن يستمر ارتفاع البطالة في السنة القادمة.

وبالنظر إلى هشاشة التعافي، كرر السيد ستراوس-كان في ٤ سبتمبر الجاري تعليقاته التي سبق أن أدلى بها في البنك المركزي الألماني (البوندزبانك) بتاريخ ٤ سبتمبر الجاري فقال إن "صانعي السياسات ينبغي أن يلزموا أعلى درجات الحذر عند اتخاذ قرار حول توقيت الخروج من مرحلة تطبيق السياسات المتخذة لمواجهة الأزمة، ولكن الحكومات ينبغي أن تعمل على إعداد سياسات الخروج حاليا حتى تتمكن من بناء التأييد الجماهيري اللازم لها والتحرك عمليا لتنفيذها عندما يحين الوقت المناسب."

وأضاف سيادته أن وزراء مجموعة العشرين "أقروا اليوم جميعا بأننا وإن كنا بحاجة إلى مناقشة استراتيجيتنا الملائمة للخروج من سياسات الأزمة، فإن الوقت لم يحن بعد لتنفيذها. إنما الوقت مناسب لمواصلة دعم الطلب حتى يصبح الطلب الخاص قويا بما يكفي لخفض الطلب العام."

وقد عقد الاجتماع تمهيدا لقمة زعماء مجموعة العشرين المقرر عقده في أواخر سبتمبر الجاري في مدينة بيتسبيرغ الأمريكية. وصرح وزراء المجموعة في بيان رسمي بأن الإجراءات المنسقة غير المسبوقة على مستوى السياسات العالمية تمكنت من إيقاف الهبوط وأن الأسواق المالية تواصل المضي على مسار الاستقرار.

وقال الوزراء إنهم سيسعون إلى مكافحة البطالة عبر تشجيع توظيف العمالة باستخدام سياسات هيكلية، وسياسات سوق العمل النشطة، والتدريب والتوعية. وأكدوا أن تعافي الاقتصاد ينبغي أن يكتمل بإعادة توازن الطلب العالمي.

تشديد القواعد التنظيمية

أشاد السيد ستراوس-كان بمستوى التعاون القائم بين مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي ورأى أن اجتماع الوزراء كان ناجحا وفعالا في التحضير لقمة بيتسبيرغ، وأضاف أن الإجراءات المشتركة التي اتخذتها مجموعة العشرين في وقت سابق من هذا العام قد "نجحت في تجنب كارثة كانت ممكنة الحدوث".

وعن تقوية القواعد التنظيمية في القطاع المالي، حيث تفجرت الأزمة في البداية، قال السيد ستراوس-كان إن الكثير قد تم إنجازه، ولكن الأمر يتطلب تدابير أكثر تأثيرا فيما يتصل برأس المال الإلزامي في البنوك، وقضايا المعاملات العابرة للحدود، ومستحقات المسؤولين التنفيذيين الماليين.

ورغم أن ثقافة خوض المخاطر هي السمة البارزة في الشركات المالية الكبرى ــ بما تقدمه من مدفوعات إضافية على سبيل المكافأة لتحقيق أرباح مرتفعة قصيرة الأجل، وعدم إيلائها اهتماما كافيا للمخاطر الأطول أجلا ــ فقد أقر صانعو السياسات بأن الإفراط في المخاطرة ساهم في مشكلات مسايرة التقلبات الدورية ومن ثم كان عاملا مهما في حدوث الأزمة.

وفي هذا الصدد قال المدير العام: "أشعر بالقلق من أن تتسبب عقلية العودة إلى "سابق الحال" في عرقلة أي تقدم ملموس مع خروج القطاع المالي من الأزمة الراهنة."

تقدم صندوق النقد الدولي

شدد السيد ستراوس-كان على التقدم الذي أحرزه الصندوق منذ اجتماع مجموعة العشرين في شهر إبريل الماضي في مكافحة الأزمة وتعزيز الموارد لمساعدة البلدان المعرضة للخطر. وقال في تعليقاته إن "الصندوق قدم كل شيء وأكثر."

- ***زيادة الموارد بمقدار ثلاثة أضعاف:*** أصدرت مجموعة العشرين تفويضا بزيادة موارد الصندوق بمقدار ثلاثة أضعاف لتصل إلى ٧٥٠ مليار دولار فيما يشبه وثيقة تأمين تساعد في مكافحة أي تداعيات عالمية أخرى تترتب على الأزمة. وصرح السيد ستراوس-كان بأنه التعهد بإضافة ٥٠٠ مليار دولار قد تحقق الآن بشكل شبه كامل ووجه الشكر إلى الوزراء لاستيفائهم الزيادة المقترحة.
- ***توزيع وحدات حقوق السحب الخاصة:*** كانت مجموعة العشرين قد دعت إلى ضخ ٢٥٠ مليار دولار في احتياطيات البلدان الأعضاء عن طريق إجراء توزيع لوحدات حقوق السحب الخاصة التي تمثل الأصل الاحتياطي لدى الصندوق. وقد تم هذا التوزيع في ٢٨ أغسطس.
- ***مساعدة البلدان منخفضة الدخل:*** طلبت مجموعة العشرين ٦ مليارات دولار للبلدان منخفضة الدخل على مدار فترة تتراوح بين عامين وثلاثة أعوام. ويستطيع الصندوق توفير ٨ مليارات دولار خلال تلك الفترة و ١٧ مليار أخرى بحلول عام ٢٠١٥. وسوف تكون أسعار الفائدة صفرا على الأقل حتى عام ٢٠١١ بالنسبة للبلدان الفقيرة على مستوى العالم. للاطلاع على مزيد من المعلومات حول البلدان منخفضة الدخل راجع مدونة السياسات التي أنشأها صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت http://blog-imfdirect.imf.org/

نظام الحوكمة في صندوق النقد الدولي

بالنظر إلى نظام الحوكمة في الصندوق والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، أقر المديرون بأن الصندوق ينبغي أن يظل منظمة قائمة على حصص العضوية ــ أي أن التمثيل فيه ينبغي أن يرتكز في الأساس على وزن البلد العضو في الاقتصاد العالمي. ولكنهم قالوا إنه يتعين إحداث زيادة كبيرة في صوت وتمثيل الاقتصادات الصاعدة والنامية، بما فيها الاقتصادات الأفقر، للتعبير عن تغيرات الاقتصاد العالمي في سياق الإصلاحات الجارية. وأضافوا بقولهم: "إننا نتطلع لتحقيق تقدم كبير في بيتسبيرغ من أجل تحقيق هذه الغاية. ونحن نؤكد مجددا التزامنا بتعزيز المساءلة وزيادة مشاركة أعضاء مجلس محافظي الصندوق في الإشراف الاستراتيجي والموافقة على الانتقال إلى نظام لاختيار إدارة المؤسسة المالية الدولية على أساس من العلنية والشفافية والجدارة."

وأضاف البيان الصادر عن المجموعة أنه "من الضروري أن تكون الرقابة قائمة على الصراحة والمساواة والاستقلالية من أجل تحسين دور الصندوق ورفع فعاليته في دعم الجهود لتوثيق التعاون وضمان استمرارية الاقتصاد العالمي والنظام المالي الدولي. ونحن ندعو الصندوق، بالتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى، إلى مواصلة تقييم ما نتخذ من إجراءات لتأمين استمرارية تعافي الاقتصاد."

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: *imfsurvey@imf.org*

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.